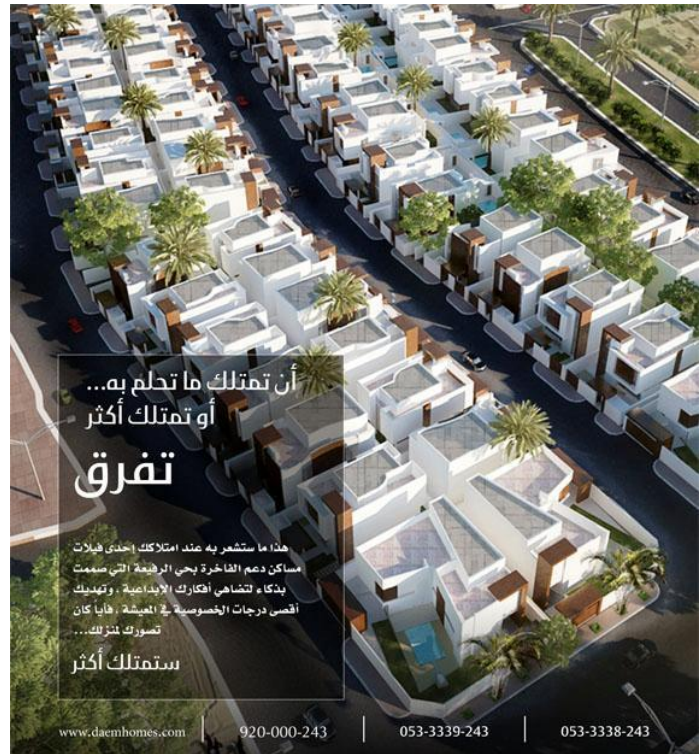


تقرير صحفي

يومي يقوم بتغطية اخبار الحركة العقارية واستثماراتها
داخل المملكة العربية السعودية

العدد	الجريدة	
16027	الرياض	1
14470	الجزيرة	2
6785	الإقتصادية	3
17914	المدينة	4
	اليوم	5
158	الشرق	6
اصدار رقم (120) يوم: الجمعة تاريخ: 11/05/2012		



أن تمتلك ما تحلم به...
أو تمتلك أكثر
تفرق

هذا ما ستشعر به عند امتلاك إحدى فيلات
مساكن دسم الفاخرة بحي الرفيعة التي صممت
بذكاء لتضاهي أفكارك الأبداعية . وتتيح لك
أقصى درجات الخصوصية في المعيشة . فأيا كان
تصورك لنزلك...
ستمتلك أكثر

www.daemhomes.com | 920-000-243 | 053-3339-243 | 053-3338-243

«موطن» تدعو مساهميها لاجتماع الجمعية العمومية.. ومجلس الإدارة يوصي بتوزيع ٦٦ مليون ريال



تعقد شركة موطن العقارية بعد غد الأحد، جمعيتها العمومية العادية الرابعة، ووجه مجلس الادارة الدعوة لجميع المساهمين ممن يملكون عشرة أسهم فأكثر لحضور الاجتماع المقرر عقده في تمام الساعة السابعة مساء بقاعة الشيخ عبدالله النعيم بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض.

وسيشهد الاجتماع إقرار عدد من القرارات المهمة، المتعلقة بأعمال الشركة الحالية والمستقبلية، يصوت عليها نحو ٢٧٥ مساهما، وبهذا تعد «موطن» أكبر شركة عقارية غير مدرجة في سوق الأسهم برأسمال مليار ومائة مليون ريال، يشارك في تأسيسها عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين العقاريين.

وعن الاجتماع أوضح الدكتور رائد بن منصور الدخيل الرئيس التنفيذي للشركة أنه سيناقش في جدول أعماله، اختيار أعضاء لمجلس إدارة الشركة للدورة الثانية ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٣/٥/٢٠١٢، وتنتهي في ١٢/٥/٢٠١٥، حيث تم في وقت سابق استقبال طلبات الترشيح وفقاً لأنظمة وزارة التجارة.

وبين أنه من بين البنود المقرر مناقشتها في الجمعية العمومية الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١١ بمبلغ ٦٦ مليون ريال يمثل ١٠ في المائة من رأس المال المدفوع وتكون أحقية الأرباح للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة يوم انعقاد الجمعية.

وقال الدكتور الدخيل إن جدول الاعمال سينظر الموافقة على ما جاء في تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن سنتها المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٢، إلى جانب المصادقة على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٢ التي أظهرت أرباح صافية بلغت ٤٣,٨ مليون ريال سعودي، والموافقة على تقرير الحسابات، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم في السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١١، وأخيراً الموافقة على تعيين مراقب حسابات بناءً على توصية لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية ب٣١/١٢/٢٠١٢ وتحديد أتعابه.

الجدير بالذكر أن «موطن» تعمل حالياً على تنفيذ عدد من المشروعات العقارية في قطاعات مختلفة جميعها تسهم في دفع عجلة التنمية في القطاعات الاسكانية والصناعية والسياحية

أوصوا باستقطاب الشركات الأجنبية وشركات المقاولات الجيدة عقاريون: تأسيس شركة إنشاءات يساهم في حل مشكلة الإسكان



كشف مجموعة من العقاريين عن وجود حاجة ملحة لتأسيس شركة تنمية في مجال الإنشاءات في الأحساء تقوم ببناء وحدات سكنية وبيعها على المواطنين في بادرة إيجابية للمساهمة في حل مشكلة الإسكان في المنطقة. وطالب عدد منهم غرفة الأحساء بتبني الفكرة من خلال دعوة الشركات العقارية وشركات المقاولات، فيما حدد عقاريون عدداً من العوامل لنجاح الشركة، منها الاستفادة من الشركات المتخصصة، ودعم البنوك المحلية، وتلبية رغبات المواطنين من خلال التنوع في النماذج. وأوضح عضو مجلس إدارة المجموعة العقارية الاستثمارية المهندس خالد الصالح أن «المملكة تعيش حالياً طفرة في شتى المجالات من بينها المجال العقاري والإنشائي»، نحن حالياً بحاجة إلى تحالفات عقارية سواء بين الشركات أو الأفراد لتقديم منتج جيد خصوصاً في مجال الإنشاءات، فالقطاع الإنشائي غير قادر حتى الآن على تلبية متطلبات التنمية في المملكة، وفي الأحساء أصبحت الحاجة ملحة لشركة تنمية في المجال الإنشائي تقوم ببناء وحدات سكنية، وبيعها عن طريق البنوك. وأضاف «منذ عدة سنوات تم الإعلان عن تأسيس شركة الأحساء للتعمير، إلا أنها لم تر النور حالياً، والحاجة تفرض أن تولد تلك الشركة من جديد لأنها ستساهم في حل العديد من المشكلات خصوصاً في قطاع الإسكان، مما سيؤدي إلى أن تكون أسعار العقارات في متناول الجميع». من جهته، قال رئيس غرفة الأحساء صالح العفالق «في الدورة السابقة كانت هناك تحركات لإنشاء شركة الأحساء للتعمير، إلا أن التوفيق لم يحالفنا في تأسيس الشركة، نظراً لعدم قناعة بعض رجال الأعمال بجدوى تأسيس الشركة، حالياً قد تكون هناك حاجة لتأسيس مثل تلك الشركة أكثر من السابق، في الفترة المقبلة، سنبحث إمكانية تأسيس شركة إنشاءات وجدواها، وذلك من خلال اللجنة العقارية ولجنة الاستثمار في الغرفة، مع الاستفادة من آراء أصحاب الشأن والمستثمرين في المجال العقاري». وأضاف «العقار أصبح صناعة كما أن الشركات العقارية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لنتمكن من تنفيذ مشروعاتها بالشكل المناسب. وذكر رئيس اللجنة العقارية بغرفة الأحساء عبدالرؤوف البشير أن تأسيس مثل تلك الشركة سوف يساهم في تحقيق رغبات المواطنين والعقاريين. وقال «يجب أن تبدأ الشركة قوية لنتمكن من المنافسة في سوق تقدر استثماراته السنوية بمليارات الريالات»، وشدد على أهمية مساهمة البنوك التجارية في تمويل الشركة ووجود إدارة ناجحة لتساهم في نجاح الشركة، وحول تعثر شركة الأحساء للتعمير، التي أعلن عن تأسيسها منذ عدة سنوات من خلال غرفة الأحساء أشار إلى أن السبب يعود إلى الاختلاف بين المؤسسين مما تسبب في فشل الشركة. وأوضح رئيس لجنة الاستثمار في غرفة الأحساء عبدالمحسن العثمان أن الفكرة جيدة، وقال: «الأحساء منطقة واعدة والتوسع السكاني فيها يغري المستثمرين، وأشار إلى أن تأسيس شركة في المنطقة يعد أفضل من الاستعانة بشركة من خارج المنطقة لعدة أسباب من أهمها التوفير في مصاريف الانتقال من موقع إلى آخر، وأضاف «الشركة بحاجة إلى دراسة متكاملة لتحديد رأسمالها ودورها بجانب الاستفادة من خبرة وإمكانية بعض الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال ودعم البنوك المحلية من خلال تقديم التسهيلات الكافية»، وحول تعثر شركة الأحساء للتعمير، قال «تم الإعلان عن الشركة أثناء هبوط سوق الأسهم لذا رأى عدد من المساهمين تأجيل تنفيذ تلك الفكرة، مؤكداً أن الدراسة التي تم إعدادها تشير إلى نجاح الشركة.

البراك لـ الشرق: وزير الإسكان يزور سيول للاستفادة من التجربة الكورية

أبلغ سفير خادم الحرمين الشريفين لدى كوريا الجنوبية أحمد بن يونس البراك أن زيارة وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي التي بدأت أمس إلى كوريا «تهدف لتبادل الخبرات خاصة في مجال البناء والتشييد».

وقال البراك لـ «الشرق» إنه «ليس من المقرر توقيع اتفاقيات خلال هذه الزيارة الرسمية»، مفيداً أن الزيارة «تهتم بتبادل وجهات النظر، وبحث مختلف الأمور المشتركة التي تهم الجانبين».

وأضاف السفير البراك أن وزير الإسكان سيلتقي دولة رئيس الوزراء كيم هوانج سيك، ووزير الأرض والنقل والموانئ كيون دو يوب، مشيراً إلى أن الزيارات على هذا المستوى تعكس نمو العلاقات بين البلدين، وتسهم في توطيدها وتعزيزها.

وأقامت سفارة المملكة في كوريا الجنوبية أمس الأول حفل استقبال لوزير الإسكان والوفد المرافق له، حضره كبار المسؤولين في الحكومة الكورية وسفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورؤساء الشركات الكورية الكبرى، ومنسوبي سفارة المملكة والمحلية الثقافية.

إنجاز مشاريع الإسكان يزيد من دخل المواطن ٣٥ بالمائة



طالب المتحدثون في الجلسة الثالثة من جلسات متخذي القرار في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والإدارة (الاقتصاد الوطني: التحديات والطموحات)، بضرورة تحول الاقتصاد السعودي من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي ، والتقليل من صادرات المواد الخام التي تمثل ٨٠٪ من الصادرات السعودية إلى صادرات مصنعة ، وشددوا على سرعة إنجاز مشاريع الإسكان في جميع مناطق المملكة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -يحفظه الله - موضحين أن هذه المشاريع سوف تزيد من دخل المواطن السعودي ما بين ٣٠٪ إلى ٣٥٪ ، وأكدوا على ضرورة التحول من ميزانية البنود والإنفاق إلى ميزانية البرامج والأداء. وقد تحدث في هذه الجلسة كل من الدكتور أحمد بن حبيب صلاح وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط للشؤون الاقتصادية ، والدكتور ناصر بن إبراهيم القعود نائب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، و الدكتور محمد بن عطية الحارثي عميد معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية ، و الدكتور رجا بن مناحي المرزوقي المستشار الاقتصادي بصندوق النقد الدولي.

وفي بداية الجلسة حدد الدكتور أحمد بن حبيب صلاح التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، وأوضح في هذا الصدد أن الأزمة المالية العالمية تمثل واحدة من التحديات العالمية المهمة إضافة إلى التكتلات الإقليمية والعالمية والسياسات الحمائية ، وانحسار أهمية الموارد الأولية وزيادة حدة التنافسية ، والحاجة الملحة للعلوم والتقنية في تحقيق القيم المضافة.

فيما أشار إلى أن التحديات الإقليمية وقال: إنها تتمثل في الانتقال من التعاون إلى الاتحاد على مستوى التعاون الخليجي، ومتطلبات المرحلة الحالية في العديد من الدول العربية بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي حيث إن بعض هذه الدول في أوضاع اقتصادية صعبة وأخرى في حاجة إلى مساعدات عاجلة.

بينما أوجز التحديات المحلية في عدد من النقاط أهمها صادرات المواد الخام تمثل عماد الصادرات السعودية حيث تبلغ نسبتها ٨٠٪ من إجمالي صادرات المملكة. ما يقلل من تحقيق القيمة المضافة لهذا الاقتصاد ، كذلك المحافظة على زيادة معدلات النمو وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال مدخلات جديدة في الناتج الإجمالي الوطني ، مطالبين بتطوير الموارد البشرية الوطنية وتوظيفها التوظيف الأمثل، وتحسين مستوى الإنتاجية للموارد (العمل ، رأس المال). وحول الحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاد الوطني في المرحلة المقبلة وتجاوز هذه التحديات قال الدكتور بن حبيب: إن هناك حلولاً عاجلة لا بد من تطبيقها لعل أهمها إنجاز مشاريع الإسكان التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -يحفظه الله - ، حيث إن تملك الوحدات السكنية يزيد من دخل المواطن السعودي ما بين ٣٠٪ إلى ٣٥٪ وهذه النسبة تمثل قيمة إيجار الوحدات السكنية، وإصلاح اختلالات سوق العمل وتحسين إنتاجية العمالة والوطنية، ومعالجة التستر والاقتصاد الخفي خاصة في قطاع تجارة التجزئة، والمطالبة بإنشاء صندوق للاستقرار المالي .

واختتم الدكتور بن حبيب قوله: إن مشكلة الاقتصاد السعودي ليست في الإنفاق أو الطموح أو التوجهات أو الخطط بل في (التنفيذ - التنفيذ - التنفيذ).

من جانبه ، تحدث الدكتور ناصر بن إبراهيم القعود نائب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي حول التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وكيفية تجاوز هذه التحديات والتعامل معها ، وأوضح في هذا الصدد أن التكتلات الإقليمية والسياسات الحمائية والتحول من التعاون إلى الاتحاد هي من أهم التحديات التي تواجه دول الخليج ، وفيما يتعلق بما يجب تنفيذه لتجاوز هذه التحديات قال: لا بد من الدخول في مفاوضات إستراتيجية جادة وسريعة مع التكتلات التجارية الكبرى في العالم وكذلك مع القوى الاقتصادية الناشئة لإبرام اتفاقيات تجارة حرة تخفف من تأثير السياسات الحمائية الدولية ، مشيراً في هذا الصدد إلى أن هذه المفاوضات بدأت بالفعل مع عدد من الدول من بينها سنغافورة ، الهند ، باكستان ، واليابان ، ودول أمريكا الجنوبية ، وغيرها من الدول الأخرى.

وتطرق الدكتور القعود إلى الدور الذي اضطلعت به دول مجلس التعاون الخليجي في مساعدة الدول النامية والفقيرة خلال العقود الأربعة الأخيرة ، موضحاً في هذا الصدد أن إجمالي المساعدات التي قدمتها دول الخليج خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٩م) بلغت ١٣٧ مليار دولار تحملت المملكة ٧٠٪ من هذه المساعدات.

فيما تحدث الدكتور رجا بن مناحي المرزوقي المستشار الاقتصادي بصندوق النقد الدولي عن أهمية الاقتصاد الإسلامي ودعا إلى اهتمام المملكة به كسلعة لها عائد اقتصادي مهم خاصة أن المملكة هي قلب العالم الإسلامي وتحضن قبلته معللاً أهمية الاقتصاد الإسلامي بأنها تكمن في عدة أسباب كزيادة الطلب العالمي على الاقتصاد الإسلامي ، زيادة التمويل الإسلامي على المستوى العالمي حيث تبلغ نسبته من ١٥٪ إلى ٢٠٪ سنوياً. والسياسات النقدية المالية أكثر فعالية في الدول الإسلامية.

مشيراً إلى أن عدد المسلمين في العالم يبلغ ١,٦ مليار مسلم وهذه العدد سوف يصل إلى ٢,٥ مليار مسلم خلال العقدين المقبلين ومن ثم سوف تصل نسبة المسلمين في العالم إلى ٣٠٪ وشدد على أن التمويل الإسلامي أصبح مطلباً لغير المسلمين في العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م حيث أعادت دول العالم النظر في النظريات الاقتصادية التقليدية وقررت تقليل الدين مقابل زيادة المشاركة وهذا هو الاقتصاد الإسلامي. وطالب د. المرزوقي بضرورة دراسة سلوكيات الأفراد وتأثير المعتقدات الدينية عليهم حتى يمكن التوسع في الاقتصاد الإسلامي ، وإيجاد دراسات ومن ثم سياسات مالية ونقدية لا تتعارض مع المعتقدات الإسلامية ، ووضع أنظمة وقوانين تحقق الرفاهية للمواطن في ظل مقاصد الشريعة الإسلامية.

فيما تناول الدكتور محمد بن عطية الحارثي عميد معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية أهمية التخطيط الحديث القائمة على المعلوماتية في بناء اقتصاديات المعرفة ، واستعرض في كلمته أمام الجلسة تطور الاقتصاد السعودي خلال الأعوام المائة الماضية وتتبع بالرصد والتحليل مواطن القوة في الاقتصاد السعودي وشدد على ضرورة تطبيق الحوكمة والشفافية في بناء هذا الاقتصاد.